مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 08 / العدد: 01 / السنة: 2021 / ص ص: 140- 155

التمدد التركي في إفريقيا من الانتشار الناعم إلى التغلغل الصلب

Turkish expansion in Africa from soft proliferation to hard penetration

تاريخ الإرسال: 2020/10/01 تاريخ القبول: 2020/12/30

ملاح نصيرة*
مخبر الأمن القومي الجزائري: التحديات، الرهانات
جامعة خميس مليانة- الجزائر
n.mellah@univ-dbkm.dz

ملخص:

أصبحت القارة الإفريقية محل اهتمام القيادة التركية بعد مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002، بعد تبنيه لرؤية جديدة مفادها تركيا دولة مركزية في محيطها الإقليمي وليس دولة هامشية . لتصبح تركيا فاعلا جديدا في القارة وبدأت دورها في القارة من خلال أدوات الدبلوماسية الناعمة من تمثيل دبلوماسي، زيارات رسمية، مؤتمرات القمّة، مساعدات إنسانية، التعاون الثقافي ودور منظمات غير حكومية، لتعمّق تركيا دورها أكثر من خلال تفعيل مظاهر القوة الصلبة في السنوات الأخيرة، على غرار القواعد العسكرية، الإتفاقيات الأمنية والدفاعية التّدخّل العسكري...الخ لعدة اعتبارات داخلية وإقليمية ودولية يصب محتواها ضمن الرؤية الجديدة. تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرّض لمضامين الدور التركي وطموحاته في سبيل تحقيق هذا المسعى انطلاقا من مكاسب متعددة في القارة الإفريقية عبر القوة التركية الناعمة.

الكلمات المفتاحية: القوة الناعمة؛ القوة الصلبة؛ حزب العدالة والتنمية؛ قوة إقليمية ناشئة؛ إفريقيا.

Abstract:

The African continent became the center of attention for Turkey's leaders, after the Justice and Development Party came to power in 2002, after adopting a new vision of Turkey as a central state in its regional environment rather than a peripheral state. Turkey has become a new player on the continent and has begun its role on the continent through the tools of soft diplomacy, diplomatic representation, official visits to summit conferences, humanitarian aid, cultural cooperation and the role of non-governmental organizations, so that Turkey has deepened its role by activating hard power anifestations in recent years such as military bases, security and defense agreements, military interventions ...

* - المُؤلِف المُراسل.

etc. for several internal, regional and international considerations whose content is in line with the soft new vision.

.

Keywords: *soft power; hard power; justice and development party;emerging regional power; Africa*

مقدمــة:

بعد عقود طويلة من التجاهل بين تركيا وإفريقيا، تم التأسيس لسياسة الانفتاح التركي على إفريقيا، منذ سنة 1998 من خلال وثيقة معنونة " بالإنفتاح على سياسة افريقيا" لإحداث نقلة نوعية، في العلاقات الثنائية وفق منطق جديد قائم على التفاعلية الإقتصادية بالدرجة الأولى لتشمل المجالات الأخرى فيما بعد . ويعدّ "داود أوغلو" أحد مهندسي السياسة الخارجية التركية، في المرحلة الراهنة، تبنى رؤية مفادها أنّ تركيا دولة ذات تأثير مركزي في محيط إقليمي، ودول الجوار الجغرافي، وفق سياسة توافقية وأحيانا تدخلية، وزيادة هامش المكاسب والاستقلالية والتوافق مع الخصوم بهدف إحياء دور تركيا كقوة إقليمية ناشئة. ويأتي هذا التحوّل في نهج السياسة الخارجية بعد مفاوضات شاقة وطويلة، للإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي والتي لم تحسم بعد مسألة إنضمامها.

ترى تركيا نفسها أنّ لها من القواسم المشتركة التي تجعل من علاقتها بإفريقيا أكثر تعاوناً وعمقاً، في كثير من المجالات مقارنة بالقوى المتنافسة عليها، منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، وتحاول تركيا الاستفادة من الميراث التاريخي العثماني لها في القارة لتعزيز الروابط التاريخية والثقافية، وكمدخل مهم لنشاط الهيئات التركية الخيرية ومنظمات المجتمع المدني التركي، وانطلاقا من هذا عززت تركيا انفتاحها أكثر من خلال عقد قمم التعاون الثنائي القمة (الأولى في 2008-والقمة الثانية 2014) وعدد هائل من المؤتمرات والندوات حول التعاون التركي-الإفريقي، ومن خلالها تم تكثيف التمثيل الدبلوماسي لتركيا في القارة بشكل متزايد والزيارات الرسمية بين القيادة التركية والبلدان الافريقية .وقام الرئيس التركي في الفترة مابين سنة 2000 - 2017 ب 39 زيارة رسمية إلى مختلف دول القارة، بالإضافة إلى فتح المجال من بابه الواسع للعلاقات الثقافية ونشاط المؤسسات والهيئات الخيرية، أكثر من ذلك ّسجل تطوّر ملحوظ في العلاقات الاقتصادية التركية، لكن على ما يبدو أنّ الانفتاح

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

التركي تمركز أكثر في شمال وشرق القارة على اعتبارأن لها تأثير جيو إستراتيجي واسع ومنفذ مهم لتعزيز الطموح التركي مستقبلا على المستوى الإقليمي والدولي، لذا فدول العالم تسعى لتثمين أعمالها الإنسانية للتعريف بقوّتها الناعمة ونمط منظومتها الفكرية وبالتالي الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية وحتى عسكرية وهو ما ينطبق على مضامين التوجه الخارجي التركي الذي عرف انتقالا مهما من الانفتاح الناعم من مساعدات إنسانية، إغاثية وتعاون ثقافي إلى درجة التغلغل الصلب بمختلف مضامينه على غرار الدور العسكري التركي العلني في ليبيا منذ2019، الذي استخدم كورقة رابحة لإحلال توازنات جيوسياسية مهمة في شرق المتوسط لصالح تركيا، فالواضح من كل هذا أنّ تركيا تسعى لإحياء دورها الإقليمي بتوجّه أمني وعسكري من خلال الدبلوماسية الناعمة للتعريف بأهدافها القومية ولخلق الانطباع الايجابي عن الدور التركي وكسب ثقة القادة الافارقة وحتى الأوساط الشعبية، على أن تبقى قاعدة التجارة والاستثمارات هي القاسم المشترك بين ما هو ناعم وماهو صلب. لذا فأهمية الموضوع تكمن في شرح مضامين التوجه التركي الجديد في إفريقيا الذي تدرّج من الانفتاح الدبلوماسي وإستقرّ بالتموضع الإستراتيجي في بعض الدول الإفريقية، وفي هذا السياق يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير الدبلوماسية الناعمة لتركيا في تعزيز المسعى التركي في القارة وتكريس مظاهر القوة الصلبة؟**

لدراسة الإشكالية المطروحة تم تبني الفرضية الأساسية التالية:

تسعى تركيا لخلق مكانة مهمة لها كقوة إقليمية ناشئة بالإعتماد على العمق الإفريقي، ودول الجوار الجغرافي عبر التّدرّج من القوة الناعمة إلى القوة الصلبة.

- أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل مضامين التوجه التركي في مختلف المجالات: (الدبلوماسي، الاقتصادي العسكري والامني) منذ بداية الإنفتاح التركي على القارة.

- تشخيص التّدرّج التركي في إفريقيا من الانفتاح الناعم إلى الصلب من خلال دورها في الأزمة الليبية وعلاقتها بملف شرق المتوسط ودورها في دول القرن الإفريقي.

- شرح الرهانات التي تحكم الدور التركي في القارة في ظل التنافس الإقليمي والدولي على القارة.

كما تم الاعتماد على المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** لقراءة تطوّر الدور التركي في مختلف أبعاده والوقوف على الأليات المتبعة في بعض القضايا الإفريقية التي ترتبط بالمصلحة التركية.

- **منهج دراسة الحالة:** لتشخيص الدور التركي في جانبه العسكري والامني في كل من الأزمة الليبية، شرق المتوسط، وعلاقتها بدول القرن الإفريقي تحديدا في المجال الإقتصادي والعسكري والامني.

- **المنهج الإحصائي**: لتقديم أرقام وإحصائيات حول نسب مختلف المساعدات التركية المقدمة إلى بعض دول القارة ومعدلات المبادلات الإقتصادية بين الطرفين.

وقصد الإجابة على إشكالية الورقة البحثية تم إعتماد ثلاثة محاور رئيسية وكل محور يتفرع إلى عناوين فرعية وفق المخطط الآتي:

المحور الأول: أبعاد العلاقات التركية الإفريقية.

المحور الثاني: الملفات الإفريقية من زاوية المصالح التركية.

المحور الثالث: الرهانات المستقبلية التي تحكم الدور التركي في إفريقيا.

المحور الأول: أبعاد العلاقات التركية الإفريقية:

أولا: البعد الدبلوماسي

يقصد بالقوة الناعمة توظيف كل الأدوات غير العسكرية، لتحقيق المصلحة الوطنية فهذا المفهوم هو تأكيد على وجود وجه غير مادي للقوة، إضافة إلى مدى جاذبية نموذج الدولة إيديولوجيا، ثقافيا إقتصاديا وعلميا وحضاريا..وفي هذا السياق يرى "جوزيف ناي": أنّ القوة الناعمة لا تقل أهمية عن القوة الصلبة، وإذا استطاعت الدولة إضفاء الشرعية على قوتها في نظر دول العالم ستلقى مقاومة أقل لتوجهاتها الخارجية وإذا كانت ثقافتها وإيديولوجيتها جذابة ستستعيبها باقي الدول برغبة أكبر[1]، ووفقا لهذا المفهوم يمكن تحديد مصادر القوة الناعمة لتركيا المرتبطة بجغرافيتها وتاريخها وثقافتها، وتستخدم تركيا هذه المصادر ليس فقط لتوسّعها الجغرافي المجاور ولكن في المناطق البعيدة كإفريقيا جنوب الصحراء، وهناك مصدر آخر للقوة الناعمة يكمن في تجربتها الديمقراطية[2].

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

تعدّ سنة 1998 بداية التأسيس للإنفتاح التركي على القارة حيث قدّم وزير الخارجية التركي "إسماعيل جيم" "خطة عمل إفريقيا" التي تمّ تبنّيها بالوثيقة المعنونة – الانفتاح على سياسة إفريقيا- والتي كانت خريطة طريق جديدة للتعاون السياسي والتجاري والثقافي بين تركيا والدول الإفريقية[3]، وبالرغم من أهمية الخطة إلا أنّ الحكومة الائتلافية فشلت في تنفيذها كذلك بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية الداخلية. لكن بعد مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002 تم تفعيل الإنفتاح التركي من خلال مجموعة من القمم السياسية والمؤتمرات الدبلوماسية وفق التالي:

- سنة 2003: إعداد إستراتيجية تركية لتطوير العلاقات مع إفريقيا.
- سنة 2005: إعلان عام إفريقيا في تركيا.
- سنة 2008: قمة التعاون الإفريقي-التركي الأولى، وعقب القمة تمت الموافقة على عضوية تركيا في بنك التنمية في إفريقيا، وكذلك كشريك إستراتيجي في الاتحاد الإفريقي، وفّرت القمة الدافع للتعاون الاقتصادي والإستثمار والاتفاقيات التجارية المتبادلة[4].
- سنة 2012: المنتدى الإعلامي الإفريقي -التركي.
- سنة 2014 قمة التعاون الإفريقي -التركي الثانية والتي حضرها ممثلين عن 30 دولة، ورؤساء دول إفريقية.
- سنة 2018ُعقد منتدى العمل والاقتصاد التركي -الإفريقي. وكان مقررا عقد القمة الثالثة للتعاون الافريقي- التركي لكن تم تأجيلها.

بعدّها تضاعف عدد سفارات تركيا في إفريقيا أكثر من ثلاث أضعاف ارتفع من 12 سفارة عام 2009 إلى 39 عام 2016، بينما بلغ عدد السفارات الإفريقية في تركيا من 10 في عام 2011 إلى 32 سفارة عام 2016[5]، ومن مظاهر التمدد الناعم لتركيا في القارة هو نشاط عديد المؤسسات والهيئات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني التركي ومن هذه الهيئات: وكالة التعاون والتنمية (تيكا)، هيئة الصناعين المستقلين التركية، جمعية رجال الاعمال، رابطة الاعمال التركية الإفريقية (طابا)، الهلال الاحمر التركي، الاطباء في جميع العالم، مجلس العلاقات الإقتصادية [6]، وتعد

وكالة التعاون والتنمية (تيكا) من أهم المؤسسات الفاعلة في القارة فتحت أول مكتب لها سنة 2005، ولها 25 مكتب في دول القارة، وحسب تقرير للوكالة حول المساعدات التنوية لسنة 2018 وصل إجمالي المساعدات التنموية في إفريقيا عام 2018 إلى إجمالي يصل 134.82 مليون دولار، واستحوذت الصومال على حصة مهمة من هذه المساعدات وصلت نحو 29.1%، إضافة إلى بعض دول شمال إفريقيا [7].

وفي هذا السياق تعدّ الصومال على وجه التحديد حالة فريدة لممارسة تركيا نمط الدبلوماسية الناعمة بجانبها الإنساني خاصة بعد حالة الجفاف في الصومال 2011 وكان أردوغان رئيسا للوزراء آنذاك أول رجال الدولة الذين يزورون الصومال من بين الدول الأوروبية والآسيوية، وبدأت الحكومة التركية في حملة وطنية لجمع التبرعات للسكان اللذين تضرّروا أكثر من الجفاف، حيث تم جمع 350 مليون دولار من الشعب التركي[8]، وفي عام 2011 قام أردوغان بتأليف مقال باللغة الإنجليزية بعنوان: "دموع الصومال"، والتي دعا من خلالها المجتمع الدولي لتقديم المساعدة إلى الصومال أثناء المجاعة[9]، وكان للمساعدات الإنسانية دور مهم في الوضع الصومالي الداخلي والتكفل بالفئات المتضررة وإعادة تحديث البنى التحتية الاساسية، المساكن المدارس...الخ، وفي هذا السياق تعد الصومال من أولى الدول الافريقية التي بدأت تركيا تعليم اللغة التركية فيها والترويج للنموذج السني لتركيا بالموازاة مع الدور الإيراني في نشر المذهب الشيعي، وعموما هذه المشاريع والأنشطة تتوزّع على الكثير من الدول منها: السنغال، السودان موريتانيا، بوركينافاسو، غامبيا، الكونغو الديمقراطية، وبدرجة أقل في دول كإثيوبيا والجزائر. ويدرس حاليا بتركيا ما يقارب 5437 طالب إفريقي في المعاهد التركية للتعليم العالي [10].

ثانيا: البعد الاقتصادي والعسكري:

1-البعد الاقتصادي: تتطلّع تركيا لعلاقات تجارية كثيفة وهو ما أكّدته قمة التعاون الثنائي الأولى، وشهدت التجارة بين تركيا وإفريقيا ارتفاعا قياسيا في الفترة ما بين 2005-2017، إرتفعت بثلاث أضعاف من 7.1 مليار دولار من حجم الواردات، أما الصادرات وصل إلى 11.6 مليار دولار والتجارة الإجمالية قدرت بـ18.9 مليار دولار، وتشير التقديرات إلى أنّ حجم التجارة سيصل إلى 50 مليار دولار بحلول عام

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

2025[11]، من أهم شركائها الاقتصادين دول شرق وشمال القارة وإفريقيا وجنوب الصحراء بدرجة أقل.

وبالنسبة لتجارة تركيا ودول شمال إفريقيا فهي في تطور، خاصة مع المغرب منذ سنة 2015، حيث سجلت نسبة 2 مليار دولار، بعدها صعدت إلى 2.238 مليار دولار عام 2016، ثم ارتفع إلى 2.581 مليار دولار في 2017، ثم ارتفعت الحصة إلى 2.70 مليار دولار عام 2018، ما يجعل المغرب أول شريك اقتصادي لها في شمال إفريقيا بعد مصر والجزائر [12].

كما ترتكز في شرق القارة مشاريع واستثمارات هائلة لتركيا، ويعدّ مجلس العلاقات الاقتصادية (DEIK) عامل مقوي للعلاقات التجارية والاقتصادية الثنائية مع إفريقيا، وأنشأ مجالس الأعمال مع نظرائهم في 31 دولة إفريقية، ووقّعت تركيا على 39 صفقة واتفاقية للتعاون الاقتصادي مع دول القارة، بينما في عام 2003 لم تكن هناك إتفاقيات للتجارة الحرّة واعتبارا من 2015 دخلت خمس اتفاقيات حيّز التنفيذ (تونس 2005، المغرب 2006 مصر 2007، موريتانيا 2013 وغانا 2015)[13] ودعما للعلاقات التجارية فتحت تركيا أكثر من 26 قنصلية تجارية في الدول الإفريقية.

2-البعد العسكري: من مظاهر القوة الصلبة التعاون الأمني العسكري، الاتفاقيات الأمنية، والدفاع المشترك، القواعد العسكرية، الميزان العسكري... الخ، وحرصت تركيا على تكريس مظاهر قوتها العسكرية على غرار دورها في الشرق الأوسط وأول قاعدة عسكرية لتركيا خارج اقليمها في قطر بعدها العراق وسوريا. وكانت إثيوبيا من أولى الدول التي اهتمت بالتعاون العسكري مع تركيا وقّعت أول إتفاقية تعاون عسكري معها في عام 2003 على أن تقدّم تركيا التدريبات للقوات الإثيوبية. كما وقعت نيجريا أكثر دول القارة إكتظاظا بالسكان إتفاقية دفاع مع تركيا عام 2011، لم تتضمن فقط شراء السفن البحرية من أنقرة لكن أيضا تدرّيب النيجيريين من طرف البحرية التركية [14].

كما أبرمت عدّة اتفاقيات أمنية لمكافحة الإرهاب ومنها تدريب قوات أوغندية من أجل مكافحة الإرهاب، كما وقعت في 2014 إتفاقية لتحديث الأمن الكيني كما

فعلت مع تنزانيا، كذلك وقعت إتفاقية الدفاع المشترك مع إثيوبيا التي تم التصديق عليها في 2015.

كما توفر الشرطة التركية الوطنية التدريب في مختلف المجالات للأفراد العسكريين في إفريقيا، ومن المقرّر أن يستمر برنامج التدريب 2014- 2022 ومنذ بدأ العمل ببرامج التدريب وقعت تركيا أكثر من 25 اتفاقية مع دول إفريقية في مجال الأمن والدفاع، وفي عام 2015 استضافت أنقرة 570 متدربا من مختلف الدول الإفريقية[15]، وتعدّ الصومال مثال واضح للتوجه التركي الذي تدرّج بمرونة من الانتشار الناعم إلى التغلغل الصلب، بعد أن وضعت ثقلها الجيوإستراتيجي في القاعدة العسكرية. في سبتمبر 2017 إفتتحت أنقرة أول قاعدة عسكرية لها في إفريقيا وتقع على بُعد كيلومتر من جنوب العاصمة، لها مساحة 400 هكتار وتشمل ثلاث مرافق مختلفة للتّدريب، فضلا عن مخازن الأسلحة والذخيرة، وكلّف بناءها حوالي 50 مليون دولار[16]، كما تسعى تركيا ان تكونٌ مصدرة للمنتجات العسكرية مثل السفينة الحربية "Heybeliada"، فتركيا تبذل كل جهودها لتنويع صادراتها، وهي مهتمة ببيع المعدات الدفاعية والعسكرية بشكل أساسي والمعدات الإلكترونية والعربات المدرّعة لدول مثل جنوب إفريقيا، غانا، نيجيريا[17]، حتى أنه بعد التوقيع على الاتفاق الأمني والبحري سنة 2019بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني بموجبه يتم تمويلها بالعتاد الحربي متى طلبت، لذا فتركيا هدفها جيوإستراتيجي في القارة تسعى لتكريسه وإستدامته متى تهيّأت الظروف.

المحور الثاني: الملفات الإفريقية من زاوية المصالح التركية

أولا: الأزمة الليبية، شرق المتوسط

1-الأزمة الليبية: لطالما اتسمت العلاقات التركية الليبية بمنحاها التصاعدي بعدما دعم معمر القذافي التدخل التركي في قبرص 1974، فضلا عن تطور العلاقات الإقتصادية بين الطرفيين لكن بعد سقوط نظام القذافي سنة2011، حاولت تركيا إستعادة علاقتها مع ليبيا من خلال دعم الإستقرار وتأييد إقامة حكومة مركزية في ليبيا، وكانت زيارة أردوغان في سبتمبر 2016 لدعم المجلس الانتقالي. ومع إزدياد التدخل الخارجي في ليبيا خاصة بعد الإنقلاب العسكري في مصر 2013 وتحوّل ليبيا

إلى ساحة صراع إقليمي، وقدوم الجنرال خفتر على رأس الجيش، ومنها انطلقت العملية العسكرية من شرق ليبيا عام 2014، مما دفع تركيا إلى دعم الفصائل العسكرية المعارضة[18]، ومن جانب آخر تلقى قوات حفتر الدعم من الإمارات العربية، مصر وفرنسا. وروسيا في وقت لاحق.

في البداية كان الدعم العسكري غير معلن ومحدودا في المعارك الأولى، لكن وبعد التوقيع على مذكرتي التفاهم البحري والأمني بين الطرفين في نوفمبر سنة 2019 تحرّكت تركيا ورفعت مستوى مشاركتها العسكرية بشكل كبير مع حكومة الوفاق الوطني . ليبيا هي دولة مهمة في أجندة المصالح التركية والتي تتجاوز المصالح الاقتصادية، فقرار أنقرة بحماية طرابلس هو جزء من الطموحات الجيوإستراتيجية والتي تقدم بشكل هائل من خلال إبراز القوة العسكرية، هذا الموقف له جذوره من المفهوم الجديد للدفاع الوطني، حيث لم يعد مصطلح الوطن التركي يسري فقط على اليابسة ولكن البحر أيضا[19]، ما يعني رفع مكانة تركيا في ظل التنافس الدولي والإقليمي على الدولة النفطية، كذلك هي سوق واعدة للسلاح التركي، والأهم من هذا أنها شريك في منطقة شرق المتوسط بدل المواجهة التركية المنفردة لكتلة من الدول منها اليونان، قبرص، إسرائيل، فرنسا.

كذلك يأتي الدور التركي أيضا للتعويض عن الخسائر التجارية بداية من سنة 2011، فعلى سبيل المثال من بين 100 عقد بناء منحت للشركات التركية في سنة2011، تُرِكت هذه المشاريع غير مكتملة بقيمة 19 مليار دولار[20]، كما أن تركيا لها طموح بتنفيذ مشاريع كبرى لاحقا في إعادة إعمار ليبيا.

2- شرق المتوسط: يقول داود أوغلو إذا أرادت تركيا أن تحقق لنفسها ساحة تأثير دولية في العمق الإفريقي، وإن أرادت أن تكون صاحبة كلمة في توازنات البحر المتوسط يجب عليها أن تبني جسرا إستراتيجيا من سياستها حيال شرق المتوسط والشرق الأوسط في الحوض البحري القريب منها[21]، وفي الفترة الأخيرة تم إستحداث مصطلح جديد في الأدبيات السياسية للقيادة التركية هو "مصطلح الوطن الأزرق" وهو تعبير إستخدمه الأميرال البحري" رمضان جيم جور دينيز" سنة 2006، وتم نشره في مارس 2010[22].

ازدادت أهمية منطقة شرق المتوسط منذ الإعلان عن الإكتشافات الهائلة من الغاز الطبيعي، وأغلب هذه الإكتشافات كانت قبالة ساحل إسرائيل وقبرص بين عامي 2009- 2011 وسواحل مصر 2015، وهذا يمكن أن تكون له دلالة على تحوّل سياسة أمن الطاقة في المنطقة بأكملها[23]، غير أن إكتشاف إحتياطي هائل من الغاز قبالة ساحل قبرص أدّى إلى خلق توتر في المنطقة بعد أن تم التوقيع على إتفاقية East-Med في جانفي 2020، وهي إتفاقية لمشروع خط الأنابيب بين إسرائيل اليونان وقبرص متجاوزة تركيا لنقل الغاز من شرق المتوسط إلى أوروبا عبر اليونان. وهو ما فتح المجال إلى درجة التصعيد بين تركيا واليونان طيلة شهر سبتمبر 2020 وتماشيا مع مفهوم الوطن الأزرق وقّعت تركيا الإتفاق البحري والأمني في سنة 2019 لترسيم مناطق الاختصاص البحري، وكذلك توظيفه كسند سياسي وقانوني لمحاولات وتحرّكات تركيا الجيوسياسية في منطقة شرق المتوسط.

ثانيا: القرن الإفريقي:

تشكل دول القرن الإفريقي العمق الجيوسياسي للقارة، بموقعها الإستراتيجي وتطمح تركيا للعب دور مهم يرتكز أساسا على الجانبين الاقتصادي والعسكري من خلال جعل إثيوبيا قاعدة سياسية وإقتصادية، جيبوتي قاعدة تجارية، الصومال قاعدة سياسية وعسكرية، وكينيا مرتكز اقتصادي خاصة أنّ تركيا هدفها الوصول إلى حجم للدخل القومي الإجمالي في حدود 02 ترليون دولار.

وارتفعت التجارة التركية مئة ضعف في عقد واحد من 40 مليون دولار في 2003 إلى حوالي 4 مليار في 2013، وشرعت الشركات التركية في 239 مشروعا استثماريا ومشاريع أخرى مشتركة مع إثيوبيا منذ عام 2003.[24]

تعدّ إثيوبيا أكبر شريك تجاري لتركيا في المنطقة، حيث تستحوذ إثيوبيا على نسبة 50% من الإستثمارات التركية الموجّهة نحو المنطقة، .كما ركّزت تركيا على إستثماراتها في الصومال، ومشاريع البنى التحتية منها ميناء مقديشو، وبناء المطار الدولي، والإستثمار العقاري وبناء المساكن الشعبية والمدارس..كما تحاول تركيا زيادة حجم التبادل التجاري لها في جيبوتي الذي مازال محدودا، لكن تم الاتفاق على إنشاء منطقة اقتصادية حرّة بدءً ا من سنة 2017، ويعدّ الدور الإماراتي في جيبوتي

عائقا أمام التوسع التجاري لتركيا.إلى جانب قاعدة تركيا في الصومال وقّعت أيضا اتفاقية قاعدة عسكرية مع الحكومة السودانية التي تسمح بإعادة تشغيل ميناء سواكن[25] لكن بقي الدور التركي في إيريتيريا محدودا بالرغم من أهميتها في القرن الإفريقي في الوقت الذي بدأت فيه دولة الإمارات في استئجار ميناء ومطار عصب الإيريتيري في سنة 2015 لمدة 30 عاما لدعم العمليات العسكرية الموجّهة لليمن.

فدور تركيا في القرن الإفريقي يمكن أن يصنّف إلى قسمين: الأول تنموي واقتصادي بطبيعته، والثاني هو جيوإستراتيجي، على الرغم من أنّ هناك تداخل بين الاثنين لكن يبدو أنّ تركيا ركّزت في المقام الأول على القسم الأول منذ دخول الصومال 2011 وتدريجيا نحو القسم الثاني في السنوات الأخيرة.[26]

المحور الثالث: الرهانات المستقبلية التي تحكم الدور التركي في إفريقيا

الدور التركي بالرغم من توسعه في مجالات متنوعة إلا أنه بات تحت تأثير دول الجوار الجغرافي والثقل الذي تضعه الفواعل الدولية والناشئة على المنطقة، لاسيما الإنطباع الشعبي من العلاقات الإفريقية التركية، خاصة بعد التفجيرات في محيط السفارة التركية في الصومال سنة 2011، وحرق مصنع النسيج التركي من طرف المسلمين في إثيوبيا سنة 2016.

أولا: على مستوى دول الجوار الجغرافي

1- المسعى الإماراتي لإزالة التتريك" Turkification" الذي تضعه أنقرة على الصومال، والواضح أنّ هناك منافسة حادة بين الإمارات وتركيا لبسط نفوذها في القرن الإفريقي، كما تسعى الإمارات لوقف الحكومة الصومالية من التعاون الوثيق مع الأتراك[27]، خاصة أنّ الإمارات تهدف لإنشاء قواعد عسكرية لها في منطقة بربرة "Barbera" ومنطقة" Zila "القريبة من اليمن لدعم الحكومة اليمنية في مواجهة الحوثيين.

2- كذلك لم يُؤدّ التدخل التركي في ليبيا إلى إنهاء حالة الصراع ولا حتى فتح الباب أمام المفاوضات بين الفصائل السياسية والعسكرية، بل على العكس إشتدّت الحرب حول العاصمة الليبية ولا أفق لمحادثات السلام بين الطرفين، وتصاعدت التوترات بين أبو ظبي، القاهرة وباريس[28]، ويبقى مستقبل الأزمة الليبية مفتوحا على

كل الإحتمالات خاصة بعد إعلان حكومة فايز السراج عن نيتها في الإستقالة نهاية أكتوبر 2020.

3- الطموحات الجيوسياسية لتركيا في منطقة القرن الإفريقي لم تلق ترحيبا فالبعض يجادل بأنّ القاعدة العسكرية في مقديشوبحسب ما تم وصفها أنها معسكر تدريب عسكري والغرض هو دعم الحكومة الصومالية[29]. في مقابل الدعم العسكري لباقي التشكيلات من طرف إيران، الإمارات.

ثانيا: على مستوى الفواعل الدولية

مازال تأثير القوى الغربية واسعا في إفريقيا، وفرنسا وتحديدا كقوة إستعمارية وزعيمة للفرنكفونية لها تأثير مهم، ليس فقط في البلدان الناطقة بالفرنسية لكن أيضا في البلدان الإفريقية الكبيرة، مثل: نيجيريا، السودان، إثيوبيا[30]، وبعد زيارة للرئيس الفرنسي" إيمانويل ماكرون "في مارس 2019 إلى كل من جيبوتي، إثيوبيا وكينيا، إنتهت الزيارة بالتوقيع على معاهدات دفاعية مع جيبوتي وإثيوبيا، وتعاون إقتصادي مع كينيا ما يؤكد أن باب المنافسة على المنطقة مازال قائما بالرغم من التراجع النسبي للدور الفرنسي في القرن الافريقي وكدولة مانحة للمساعدات مقارنة بباقي الدول.

على الرغم من نجاح تركيا في تطوير علاقاتها مع إفريقيا لكن مازال ضعيفا مقارنة مع الدول الغربية والمنافسة العالمية التي تعرفها القارة خاصة الصين، فرنسا الولايات المتحدة الأمريكية، إيران، اليابان، روسيا، إيطاليا وإسرائيل، وهذه البلدان كانت ناجحة في السيطرة على الموارد الطبيعية والاقتصادية وزيادة نفوذها الإستراتيجي، ووفقا للقاعدة "من يسيطر على الاقتصاد يمكنه السيطرة على الجيوسياسية[31]، وهذا راجع إلى الخبرة التركية المحدودة كفاعل إقليمي للتموقع في التوازنات السياسية والإستراتيجية في نظام دولي جديد تفاعلاته الراهنة أكثر تعقيد.

من جهة أخرى يؤكد الدبلوماسيون الأتراك في خطاباتهم على دور الدبلوماسية الناعمة، غير أنّ الاتجاه نحو العسكرة المتزايدة يتعارض مع اهداف السياسة والصورة التي تمتلكها الدولة عن نفسها[32]، وهوما جعل فئات مهمة من المجتمع الإفريقي ترى

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

فيها عثمانية جديدة بأهداف براغماتية خالصة، خاصة أنها حليف مهم للولايات المتحدة الامريكية.

خاتمة:

في الختام نستنتج أنّ الدور التركي في القارة الإفريقية منذ قرابة العقدين من الزمن يتّجه بمنحى تصاعدي، ومن التفاعلات الحاصلة في العمق الإفريقي على غرار دورها في الأزمة الليبية التي أصبحت طرف أساسي في الأزمة عند الحديث عن مستقبل الإستقرار في ليبيا، والأهم من هذا هو نجاحها في التوقيع على الإتفاق الأمني والبحري مع حكومة فايز السراج في سنة2019، الذي وصفه الكثيرون بالإنتصار الإستراتيجي لتقوية موقعها وتحرّكاتها في شرق المتوسط، أو الوطن الأزرق كما يتم تداوله في الخطابات التركية الرسمية.

والأمر نفسه ينطبق على حالة الصومال حيث تعدّ سنة 2011 بداية الانفتاح الناعم وسنة 2017 مرحلة التغلغل الصلب للتأثير في التوازنات الحاصلة في القرن الإفريقي والأطراف الفاعلة على رأسها بعض دول الخليج العربي. ما يعني أنّ الدبلوماسية الناعمة لتركيا هيّأت البيئة الإفريقية لتكريس القوة الصلبة وهو المرتكز الأساسي لإحياء أي دور تركي إقليمي، وهنا يتأكد ما قاله داود أوغلو في كتابه "العمق الإستراتيجي أنه: "لا يمكن لتركيا الدولة التي ظهرت على الأرضية التاريخية والجيوسياسية للدولة العثمانية والتي كان لها نصيب الأسد من ميراثها أن تقصر مجال تخطيطها أو تفكيرها داخل حدودها القانونية فحسب"، ومن المعطيات المشار إليها يمكن رصد النتائج التالية:

1- كان للدبلوماسية الناعمة دور هام في تأسيس العلاقات التركية –الإفريقية وتهيئة الظروف لدور القوة الصلبة لتركيا في القارة، إذ تجدر الإشارة إلى أنّ التمدّد الناعم في تركيا يختلف من دولة لأخرى، وكان أكثر تركيزا في الصومال على اعتبار أنها دولة هشّة سياسيا واقتصاديا، في حين اقتصر على مجالات محدودة في دول تتّسم بمركزية أنظمتها السياسية كإثيوبيا والجزائر كمثال لا من باب الحصر.

2- حافظت تركيا على تطوّر علاقاتها الاقتصادية بالقارة ومكاسبها في السوق الإفريقية، بالرغم من حجم التنافس الدولي، وعدم توازن التجارة الثنائية بين تركيا

وإفريقيا لصالح الميزان التجاري التركي، وتعول تركيا كثيرا على دول القرن الإفريقي خاصة إثيوبيا ثم كينيا، جيبوتي والصومال لتطوير مختلف إستثماراتها.

3- العلاقات التركية الإفريقية فيها الكثير من المقايضة السياسية لتصفية حساباتها مع خصومها السياسيين منهم الإمارات العربية، مصر وإيران بدرجة موالية، فالعلاقات التركية بين إثيوبيا والسودان تثير إستياء مصر خاصة في ملف سدّ النهضة الإثيوبي مثلما تستاء تركيا من التنسيق المصري اليوناني في ملف شرق المتوسط، كما تهدف تركيا إلى محاصرة "حركة غولن" بعد ثبوت نشاطها في الصومال.

4- تمكّنت تركيا من تفعيل كل أدوات القوة الصلبة في علاقاتها مع شركائها الأفارقة من إتفاقيات أمنية، إتفاقيات الدفاع المشترك، القواعد العسكرية ... ويعدّ التدريب الأمني أبرز صادراتها للقارة إنطلاقا من خبرتها في حلف شمال الأطلسي. وتعدّ القاعدة العسكرية في الصومال 2017 والتدخّل العسكري في ليبيا 2019 من أبرز مظاهر هذا التوجه في القارة، غير أنّ هذا التوجّه تم التمهيد له عبر أدوات الدبلوماسية الناعمة. وعليه ندعم صحة الفرضية الأساسية بأنّ تركيا تسعى لإعادة تعريف دورها كقوة إقليمية ناشئة إنطلاقا من تعزيز علاقاتها بدول الجوار الجغرافي بما فيها إفريقيا، وهذا التعريف إعتمد في البداية على أدوات القوة الناعمة لتركيا، لكن يبقى على تركيا مراجعة بعض الجوانب السلبية في علاقاتها مع الأفارقة، خاصة في مسألة إختلال ميزانها التجاري والعسكري لصالحها وعلى حساب الحكومات الإفريقية، لضمان دورها في القارة التي باتت فضاءً مفتوحا لتنافس أكثر حدّة وفواعل دولية وإقليمية أكثر قوة.

الهوامش والمراجع:

(1)- Joseph S. Nye: Soft Power, Foreign Policy, N 80,1990, p 167.
(2)- Kateřina Rudincová: new player on the scene: Turkish engagement in Africa, p198.
https://www.academia.edu/10348144/New_Player_on_the_Scene_Turkish_Engagement_in_Africa./22-08-2020 à 00: 20
(3)- Ibid, p 202
(4)- Neba Ridley NGWA: turkish-african relations: an institutionalist approach of turkish foreign policy towards africa, Journal of International Relations and Diplomacy,vol 2,N 2,2019, p 32

(5)- Elem Eyrice Tepecikliogu: economic relations between turkey and africa: challenges and prospects,journal of sustainable deelopment law and policy vol 8,N 1 ,2017, p12.
(6)- Neba Ridley NGWA ,op,cit, p 24
(7)- Tika turkish devolopment assistance report-2018, p17 file:///C: /Users/toshiba/Desktop/TurkiyeKalkinma2018ENGWeb.pdf, / 01-09-2020 à 13: 00.
(8)- Abdurrahim Sıradağ: the dynamics shaping turkish African Policy and Turkey's Approach towards the Western Sahara Conflict , Africana Studia ,centro de estudos africanos da universidade do porto, Vol. 29,N 29,2018, p 126
(9)- Willem Van Den Berg , Jos Meester: turkey in the horn of africa between the ankara consensus and the gulf crisis, CRU policy brief ,2019, p5 https://www.researchgate.net/publication/333420858_Turkey_in_the_Horn_of_Africa_Between_the_Ankara_Consensus_and_the_Gulf_Crisis./ 30-08-2020 à 10: 40.
(10) - Therence Atabong Njuafac, Filiz Katman: Main Dynamics of Turkish-African Relations in the 21st Century, European Researcher, Academic Publishing House Researcher, Vol 112,2016, p 560.
(11) - Neba Ridley NGWA,op,cit, p29
Abdurrahim Sıradağ: op,cit, p165 -(12) -
(13)- Emel Parlar Dal , Ali Murat Kursun, Hakan Mehmetik assessing the role of trade in the Formation of turkey's civilian power in africa, perceptions,vol 23,N° 1,2018, pp 72 -73
(14)- Karen Kaya ,Jason Warner: turkey and africa: a rising military partnership?, p 5 https://scholar.harvard.edu/jasonwarner/publications/turkey-and-africa-rising-military-partnership. 30-08-2020 à 21: 10
(15)- Neba Rideley Ngwa: op,cit, p34
(16)- Omar Yusuf ABDULLE: the strategic interest of turkey's foreign policy in somali,master's thesis unpublishe, social and political science, social sciencesinstitute,sakarya university, april - 2019, p57
(17)- Karen Kaya ,Jason Warner ;op,cit,p6
(18)- Report 2020: turkey's growing role in libya: motives, background and responses, Unit for Political Studies, Arab Center for Research and Policy Studies, p1, https://www.dohainstitute.org/en/PoliticalStudies/Pages/The-Growing-Turkish-Role-in-Libya-Background-and-Responses.aspx. / 10-09-2020 à 22: 10
19)- Europe Report N°257: turkey wades into libya's troubled waters, international crisis group,2020, p7
(20)- Ibid, p12
(21)- أحمد داود اوغلو: العمق الإستراتجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، تر: محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، الدارالعربية للعلوم ناشرون، بيروت، (ط)4، 2017، ص242.
(22)-Europe Report N 257: op,cit, p7
(23)- Andrea Prontera , Mariusz Ruszel: energy security in the eastern mediterranean, middle east policy, middle east policy council,vol 24,N 3,2017, p146
(24)- Willem Van Den Berg , Jos Meester, op,cit, p4
(25)- Omar Yusuf ABDULLE: op,cit,pp 55-56
(26)-Willem Van Den Berg ,jos Meester: op,cit, p7
(27)- Omar Yusef Abdule: op,cit, p57

(28)- Europe Report N257: op,cit, p14
(29)-Willem Van Den Berg, JosMeester: op,cit, p10
(30)- Numan Hazar: the future of turkish – african relations, foreign policy,vol 25, N 3-4 ,2000,p 109/ http://www.foreignpolicy.org.tr/documents/periodicals/vol25.pdf /02-09-2020 à 18: 00
(31)- Lotfi Sour, Moustafa Istambouli: the turkish foreign policy dimensions in africa in AKP Era,afro-asian studies, democratic arab center – germany,N 1 ,2019, p 26
(32)- Alexis Habiyaremye , Tarık OĞuzlu engagement with africa: making sense of turkey's approach in the context of growing east-west rivalry, international relations, international relations council of turkey, Vol 11, N 41,2014, p81

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X